ثانياً ـ دفع دعوى التعارض بين العقل والنقل:

إن تعارض العقل والنقل، وتقديم الأول منهما على الثاني، دعوى قديمة، قدم نشأة الفرق المختلفة التي استعملت التأويلات الفاسدة لبيان مدلول آيات كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، والتي في مقدمتها: الخوارج، والقدرية والجهمية، والمعتزلة وغيرهم.

ولم تسلم الأجيال اللاحقة من بعض من يستجيب لهذه الدعوى الباطلة، ويقرر قاعدة مطلقة، وقانونا كليا، فيقول: إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية، أو النقل والعقل، فإما أن يجمع بينهما، وهو محال؛ لأنه جمع بين نقيضين، وإما أن يردا جميعا، وإما أن يقدم السمع وهو محال؛ لأن العقل أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحا في النقل والعقل جميعا، فوجب تقديم العقل، ثم النقل إما أن يقال بعدم صحته، وإما أن يتأول أو يفوض[1].

فجعلوا للعقل السيادة المطلقة، وقدموه على النقل، وما هذا الاطّراد لديهم إلا تأثرا بمزالق تلك الفرق القديمة، وما يمليه الفكر الاستشراقي حديثا.

وقد رد ابن تيمية هذه القاعدة المحدثة بقوله: «ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح.

وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع. . .

ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يقال إنه يخالفه: إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة، بل لا يصلح أن

---

(١) ينظر: أساس التقديس في علم الكلام، ص١٧٢ ـ ١٧٣.

يكون دليلا لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟

ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول بل بمحارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته. . .»[1].

ويقول في موضع آخر: «. . . وعلى المعتزلة الذين حكّموا عقولهم في نصوص الوحي، ومن سار على نهجهم وتتبع خطاهم، أن يعلموا أنه لا يوجد حديث واحد على وجه الأرض يخالف العقل إلا أن يكون ضعيفا أو موضوعا، بل لا يعلم حديث صحيح في الأمر والنهي أجمع المسلمون على تركه إلا إذا كان منسوخا، بل لا يعلم حديث أجمعوا على نقيضه، فضلا أن يكون نقيضه معلوما بالعقل الصريح البين لعامة العقلاء، فإن ما يعلم بالعقل الصريح أظهر وأوضح مما يعلم بالإجماع»[2].

ويقول ابن القيم: «إذا تعارض النقل وهذه العقول أخذ بالنقل الصحيح، ورمي بهذه العقول تحت الأقدام، وحطت حيث حطها الله وأصحابها»[3].

والعقل الذي يوافق النصوص الشرعية الثابتة، هو العقل الذي لم يغلب عليه الوهم والخيال، وإنما هو الذي يهتدي بنور الوحي، وأما العقل الذي يعارض صريح الوحي الثابت فهو الذي غلبت عليه الأهواء، والظنون، والأفكار المنحرفة، والضلالات الفاسدة[4].

وبتأمل الآيات القرآنية نجد التكامل بين العقل والوحي واضحا، وقد عبر عن ذلك ابن القيّم بعبارات قيمة، فقال: «إن الحجج السمعية مطابقة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٤٧/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق، بتصرف، ١٥٥/١.

(٣) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة، ص٨٢ ـ ٨٣.

(٤) ينظر: الدلالة العقلية في القرآن، الدكتور عبد الكريم نوفان عبيدات، بتصرف، ص٢٠٠.

للمعقول، والسمع الصحيح لا ينفك عن العقل الصريح، بل هما أخوان نصيران، وصل الله بينهما، وقرن أحدها بصاحبه، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٢٦﴾﴾[1].

فذكر ما ينال به العلوم، وهي: السمع والبصر والفؤاد الذي هو محل العقل، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾[2]، فأخبروا أنهم خرجوا عن موجب السمع والعقل. وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾[3]، ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[4]، فدعاهم إلى استماعه بأسماعهم وتدبره بعقولهم... فجمع سبحانه بين السمع والعقل، وأقام بهما حجته على عباده، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه أصلا، فالكتاب المنزل والعقل المدرك حجة الله على خلقه، وكتابه هو الحجة العظمى، فهو الذي عرفنا ما لم يكن لعقولنا سبيل إلى استقلالها بإدراكه أبدا، فليس لأحد عنه مذهب، ولا إلى غيره مفزع في مجهول يعلمه، ومشكل يستبينه...

ولا يفهم من هذا أن العقل والوحي ندان، بل لكل منهما ميدانه، فالعقل له حدوده لا يتجاوزها، ويكمل الوحي نقصه وقصره، فالوحي أكبر من العقل وأشمل، وحقائقه فوق مستوى العقل، وغير داخلة في نطاق عمله، ومادة تخصصه، فهو الأصل الذي يرجع إليه العقل، والميزان الذي نختبر به مقررات العقل ومفهوماته وتصوراته، وبه تصحح اختلالات العقل وانحرافاته، لكن يبقى بينهما التوافق والانسجام، لا على أساس أنهما ندان متعادلان[5].

---

(١) الأحقاف، الآية ٢٦.

(٢) الملك، الآية ١٠.

(٣) يونس، الآية ٦٧.

(٤) الرعد، الآية ٤.

(٥) ينظر: الدلالة العقلية في القرآن، الدكتور عبد الكريم نوفان عبيدات، بتصرف، ص٢١٥، ٢١٨.

وهذا ما قرره الإمام الشاطبي في قوله: «أن الله جعل للعقول في إدراكها حدا تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلا إلى الإدراك المطلوب. فلو كانت كذلك لاستوت مع الباري تعالى في إدراك جميع ما كان وما يكون، إذ لو كان كيف كان يكون؟ فمعلومات الله لا تتناهى. ومعلومات العبد متناهية والمتناهي لا يساوي ما لا يتناهى»[1].

وما انحرف المسلمون إلا حين استخدموا العقل في غير موضعه، وخرجوا به عن أطره المحددة، وأخذوا بالظن والتخمين الباطل في أمور الإلهيات، وقضايا القضاء والقدر متأثرين بإطار فكري فلسفي يوناني وإغريقي ليس له مرشد ولا موجه من معرفة الوحي الصحيح.

ثالثاً ـ ضرورة تمييز أحاديث الغيب عن غيرها في الإدراك والفهم:

وانطلاقاً مما سبق ذكره؛ فإنا نجد كثيرا ممن يتوقفون في قبول كثير من الأحاديث التي صحت عند النقاد، وذلك بسبب عدم فصلهم بين عالمي الغيب والشهادة، فإن كانت الأمم التي لا تدين بدين الإسلام يعتريها مثل هذا التوقف في الأخبار التي تنبئ عن الغيب؛ فإن المسلم يجب عليه أن يسلم بما صح من الأحاديث المثبتة لذلك، وأن لا يجعل العقل حكما في أمور لا يدركها.

فكثير من الأحاديث تتحدث عن عالم الملائكة، وعالم الجن، والحياة البرزخية بعد الموت، والمحشر، والحساب، والجنة والنار وغيرها من المواضيع التي لا تدركها العقول بالمقايسة، فهذه وأمثالها، إذا أثبتت الدراسة الحديثية أنها صحيحة ثابتة، ولم يستوعبها العقل فلا مجال للبحث عن علل لردها.

وهذا المسلك مما يميز أهل البدع والانحراف، كما ذكر ذلك الإمام الشاطبي في قوله: «أن من خصال أهل الابتداع والانحراف: ردهم للأحاديث التي جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم، ويدّعون أنها مخالفة

---

(١) الاعتصام، ٤٨٦/٢.